المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/09/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقومان بعمل منفصل لتفادي أي تنازع في الاختصاصات

MM6/3

أكد رئيس مؤسسة الوسيط عبد العزيز بن زكور الأربعاء ،أن مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يعملان في انسجام تام ويكاملان بعضهما البعض من أجل حماية وصيانة حقوق الإنسان. وأضاف في كلمة القاها خلال اشغال الندوة الدولية الثالثة لمؤسسات "اونبيس دمانس " حول ممارسات بعض البلدان التي توجد فيها اكثر من مؤسسة واحدة اوهيئات وطنية لحقوق الإنسان ، أن أن هذه المؤسسات، كيانين منفصلين ،المجلس الوطني لحقوق الانسان يعمل على نطاق واسع بما فيه الكفاية في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان المتعلقة بالكرامة الإنسانية والنزاهة الأخلاقية والمادية للمواطنين وبالنسبة لمؤسسة الوسيط فهناك تقارير شبه يومية للمواطنين مع الإدارة، حيث أن هذه المؤسسة تتمتع باستقلاليتها عن السلطات التقليدية الثلاثة الى جانب تمتعها بالأهلية القانونية والاستقلال المالي.

وبعد أن قدم بن زكور لمحة عامة عن القانون المنظم لإحداث مؤسسة وسيط المملكة ، وهيكلها التنظيمي ، اشار الى أن مسؤوليات المؤسستين تتداخل دون تدخل في مجال الواسع لحقوق الإنسان. وقال أن مؤسسة وسيط المملكة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقومان بعمل منظم ومنفصل، وواضح في اطار صلاحياتها لتفادي أي تداخل أو تنازع في الاختصاصات مع ضمان التعاون الدائم بما في ذلك الانتقال المتبادل للسجلات الخاصة لكل منهما.

وأكد أن المؤسسة ، تولى دورا بارزا للدفاع عن المواطن الذي يواجه بسلوك المؤسسات والإساءة من قبل الادارة بما في ذلك تقديم توصيات من أجل ضمان الاستمرارية والتنفيذ.

وبعد أن أعطى نظرة عامة على المسار التاريخي للمؤسسة في المغرب، التي أصبحت رسميا مؤسسة دستورية في يوليوز 2011، أوضح المتحدث أن السلطات التقليدية والمؤسسات العمومية والهيئات الاقتصادية في القطاع شبه العمومي تخضع للرقابة المالية للدولة، مؤكدا أنه بالإضافة إلى الإحالة التقليدية للوسيط من خلال القنوات العادية، لديها فرصة للدخول مباشرة في أعمال المخالفات الإدارية والتحقيق في أي عمل يضر بالأشخاص، أوعن طريق نقل الشكاوى الواردة من الجمهور من جانب البرلمانيين والمؤسسات الأخرى.

وفي محاولة لتقريب المؤسسة من المواطنين، أوضح النقيب بن زاكور انه تم احداث أربع مندوبيات جهوية تابعة للمؤسسة تشتغل حاليا بحسب الطابع المحلي للمنطقة التي تتواجد بها

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/09/2015

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الانسان يعملان في انسجام تام لحماية الحقوق

3/3479

أكد رئيس مؤسسة الوسيط عبد العزيز بن زكور الأربعاء ،أن مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يعملان في انسجام تام ويكاملان بعضهما البعض من أجل حماية وصيانة حقوق الإنسان. وأضاف في كلمة القاها خلال أشغال الندوة الدولية الثالثة لمؤسسات "اونبيس دمانس" حول ممارسات بعض البلدان التي توجد فيها أكثر من مؤسسة واحدة أوهيئات وطنية لحقوق الإنسان ، أن التجربة المغربية الفريدة من نوعها في هذا المجال تستمد قوتها وتفاعلها في المجالات التي تهم الوساطة الإدارية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأوضح أن هذه المؤسسات، كيانين منفصلين ،المجلس الوطني لحقوق الانسان يعمل على نطاق واسع بما فيه الكفاية في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان المتعلقة بالكرامة الإنسانية والنزاهة الأخلاقية والمادية للمواطنين وبالنسبة لمؤسسة الوسيط

فهناك تقارير شبه يومية للمواطنين مع الإدارة، حيث أن هذه المؤسسة تتمتع باستقلاليتها عن السلطات التقليدية الثلاثة الى جانب تمتعها بالأهلية القانونية والاستقلال المالي. وبعد أن قدم ا بن زكور لمحة عامة عن القانون المنظم لاحداث مؤسسة وسيط المملكة ، وهيكلها التنظيمي ، أشار الى أن مسؤوليات المؤسستين تتداخل دون تدخل في مجال الواسع لحقوق الإنسان. وقال أن مؤسسة وسيط المملكة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقومان بعمل منظم ومنفصل، وواضح في اطار صلاحياتها لتفادي أي تداخل أو تنازع في الاختصاصات مع ضمان التعاون الدائم بما في ذلك الانتقال المتبادل للسجلات الخاصة لكل منهما . وأكد أن المؤسسة ، تولى دورا بارزا للدفاع عن المواطن الذي يواجه بسلوك المؤسسات والإساءة من قبل الادارة بما في ذلك تقديم توصيات من أجل ضمان الاستمرارية والتنفيذ. وبعد أن أعطى نظرة عامة على المسار التاريخي للمؤسسة في المغرب، التي أصبحت رسميا مؤسسة دستورية في يوليوز 2011، أوضح المتحدث أن السلطات التقليدية والمؤسسات العمومية والهيئات الاقتصادية في القطاع شبه العمومي تخضع للرقابة المالية للدولة، مؤكدا أنه بالإضافة إلى الإحالة التقليدية للوسيط من خلال القنوات العادية، لديها فرصة للدخول مباشرة في أعمال المخالفات الإدارية والتحقيق في أي عمل يضر بالأشخاص، أوعن طريق نقل الشكاوى الواردة من الجمهور من جانب البرلمانيين والمؤسسات الأخرى. وفي محاولة لتقريب المؤسسة من المواطنين، أوضح النقيب بن زاكور أنه تم أحداث أربع مندوبيات جهوية تابعة للمؤسسة تشتغل حاليا بحسب الطابع المحلي للمنطقة التي تتواجد بها بالاضافة الى إنشاء ثلاثة مندوبيات أخرى على المستوى الوطني وذلك بغية توسيع وتسهيل الوصول إلى المعلومات الإدارية، ورصد وتبسيط الإجراءات الإدارية وتنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة. ومن جهة أخرى ركز بن زكور أيضا على قوة مقترح الوسيط التي تثبت عمل الوساطة بين الأفراد والإدارات، والذي يدخل في اطار الاهتمام بالتوفيق بين المواقف من خلال دعم الأولوية للطرف الأضعف من أجل الوصول إلى أفضل اتفاق ممكن .

والتغييب الصارخ للنساء

بوشعيب دوالكيفل

من يتصفح الموقع المحدث خصيصا للانتخابات من لدن وزارة الداخلية سيجد خانات خاصة بـ :

صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء؛

اللجنة المكلفة بتفعيل صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء وآليات اشتغالها؛

النصوص المنظمة (المراسيم والقرارات الوزارية)؛

طلبات المشاريع: المشاريع الممولة وتلك التي قيد الدرس....

ومن يعود إلى المرجعيات المعتمدة من لدن الموقع في الموضوع سيجد الخطاب الملكي لشهر أكتوبر2008، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان للسنة التشريعية الثانية 2008 – 2009، وكلمة السيد وزير الداخلية بمناسبة تنصيب اللجنة المكلفة بتفعيل صندوق الدعم (11 نونبر 2014)، دون أن ننسى في موضوع التمكين السياسي للنساء أدبيات بعض الأحزاب ومذكرات ودراسات وأبحاث ومرافعات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية خاصة والجمعيات الحقوقية بصفة عامة، ودون حاجة للتذكير بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان حول المساواة وعدم التمييز، وبما ورد في دستور 2011 حول عدم التمييز والمناصفة والمساواة بين الرجال والنساء.... فإن للموضوع وزنه وتداعياته.

كما يمكن التذكير بالمناسبة بـ:

ما تم إدخاله من تعديلات على الإطار التنظيمي المتعلق بصندوق الدعم بعد تقييم حصيلة التجربة الأولية للصندوق خلال الخمس سنوات الماضية، وتوصيات اليوم الدراسي المنظم بالرباط في 12 أبريل 2012 لفائدة الخلايا الإقليمية وممثلي الأحزاب السياسية والجمعيات المحلية والوطنية، المستفيدة من المشاريع ذات الصلة بتشجيع تمثيلية النساء.

الإجراءات القانونية والمؤسساتية من أجل الرقي بوضعية المرأة داخل المجتمع في أفق تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، حيث أولى دستور 2011 مكانة متميزة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال إقرار مبادئ وآليات وهيئات من شأنها تحقيق مبدأ المناصفة، والدعوة إلى تكريس مبدأ تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وأيضا من خلال التنصيص على تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية....؛

آليات ضمان حضور المرأة المغربية على مستوى المجالس الجماعية، حيث حافظت المنظومة الانتخابية لسنة 2011 على الآلية التشريعية المتعلقة بإحداث دائرة انتخابية إضافية خاصة بالنساء على مستوى كل جماعة أو مقاطعة جماعية والتي مكنت سنة 2009 من انتخاب 3465 امرأة بمناسبة الانتخابات الجماعية (12.17 %، في حين لم يكن العدد يتجاوز في انتخابات 2003، نسبة 0.56 %؛

التنصيص كذلك على تخصيص ثلث المقاعد على الأقل للنساء في كل دائرة انتخابية شرط ألا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد

المخصصة للجزء الأول من لائحة الترشيح (المادة 76 من القانون التنظيمي 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية والذي تم تتميمه بالقانون التنظيمي رقم 34.15)، كما نصت على أن "تشتمل كل لائحة ترشيح على جزأين يتضمن الأول عددا من الأسماء يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء مع بيان ترتيبهن فيه" (المادة 85 من نفس القانون)..

وقد رافع مختلف الفاعلين والفاعلات على المستوى المدني والسياسي حول القوانين المؤطرة لانتخابات الجماعة الترابية، مما أسفر عن تغييرات وتعديلات مهمة في الترسانة القانونية خاصة منها المرتبطة بالتمثيلية السياسية للنساء باعتماد آليات تمكن من رفع النسبة إلى 27%. لكن ذلك يبقى خطوة أولى فقط تحتاج للتعزيز من أجل تحقيق المناصفة التي نص عليها الدستور، خاصة وأن مسار بناء دولة ديمقراطية حقيقية يحتاج إلى تظافر الجهود بين كافة الفاعلين والفاعلات المدنيين والسياسيين والمواطنات والمواطنين، ناهيك عما يقع على كاهل السلطات العمومية من مسؤولية في هذا المضمار.

إلا أن المفارقة، رغم هذا التراكم في المقتضيات والتحفيزات، أو بالأحرى المفاجأة الكبرى تمثلت في صدور دورية لوزير الداخلية، يسمح فيها للقيادات الحزبية داخل الجماعات الترابية بإمكانية "الاستغناء عن اللائحة النسائية كاملة وتعويضها بالرجال"، حسب ما صرحت به فعاليات نسائية لبعض المواقع الإلكترونية.

لكن يبقى التحدي المطروح ملحا فيما يتعلق بمدى نجاعة الأثر المهيكل لآليات التميز الإيجابي على ولوج النساء إلى الترشيحات والمحطات التي تلتها والمتعلقة أساسا بتشكيل مكاتب الجماعات الترابية المحلية والجهوية. وقد جاء الجواب سلبيا في محطة تشكيل مجالس الجهات عامة وعلى مستوى ترشيح النساء لمنصب رئاسة الجهات التي جرت استحقاقاتها يوم الإثنين 14 شتنبر 2015، حيث كانت هذه المحطة ذكورية مائة بالمائة في الجهات الإثنى عشر المعتمدة قانونا.

وهنا لابد أن نسجل أن جل الأحزاب المشاركة في الانتخابات لم تكن في مستوى رفع تحدي تقوية المشاركة السياسية للنساء في مسلسل الاستحقاقات المنظمة برسم سنة 2015. وقد لوحظ بالفعل أن أغلبها لا يرشح النساء بصفتهن وكيلات في اللوائح المفتوحة، كما واجه عدد من الأحزاب صعوبات في ملء المقاعد المخصصة للنساء المعتمدة بمقتضى قانوني بناء على أحكام الدستور.... كما يجدر التذكير بالتقصير الحزبي في تشجيع الحضور النسائي داخل الهيئات الحزبية، وهذه مسؤولية الجميع أحزابا وفاعلين سياسيين.

صحيح أن النساء شكلن فعليا، حسب التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات، نسبة 21.94% من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية(28.725 ترشيح) و38.64 % من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية (2928)، لكن عملية تشكيل المكاتب المسيرة لم تكن في مستوى رفع تحدي التمكين السياسي للنساء وتوسيع مشاركتهن في تدبير الشأن المحلي والجهوي، وكانت الطامة الكبرى هي التغييب المرتكب مع سبق الإصرار والترصد للنساء من رئاسة المجالس الجهوية التي جاءت رئاساتها ذكورية خالصة، حيث إن مختلف الأحزاب بالمعارضة والأغلبية لم تسع إلى انتخاب امرأة على رأس جهة من الجهات الاثنى عشر، ولم يقدم إلا ترشيح واحد لامرأة واحدة للتباري على رئاسة جهة الداخلة وهي المرشحة اعزوها الشكاف عن حزب الأصالة والمعاصرة، والتي تعد المرأة الوحيدة التي ترشحت لرئاسة الجهات بالمغرب، لولا أنها لم تتمكن من المرور إلى كرسي الرئاسة. والحق أن هذا الترشيح اليتيم يبدو مجرد عملية مدروسة لرفع العتب.

وعلى العموم حصلت النساء في الانتخابات الجماعية لرابع شتنبر على 6673 مقعدا أي ما يعادل تقريبا ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة 2009.

لكن على مستوى آخر تم تسجيل ضعف كبير في إشراك الأحزاب والإدارة الترابية للنساء في تدبير عملية الاقتراع والإشراف على مختلف مراحل استحقاق يوم 4 شتنبر 2015 من التصويت إلى الفرز، محليا ومركزيا، كما كان الحضور النسائي في تأطير التجمعات الانتخابية محدودا جدا ولم يكن حضور قضايا النساء في مستوى القضية النسائية...وقد لاحظت منظمة Gender Concerns International مثلا هذا التقصير من عدة زوايا:

داخل مكاتب التصويت لوحظ أن:

عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية كان ضعيفا؛

عدد النساء من بين رؤساء مكاتب التصويت كان ضعيفا؛

أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور.

مندوبو الأحزاب السياسية و البعثات وملاحظات أخرى

كان معظم ممثلي الأحزاب السياسية المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت من الرجال؛

لوحظ في حالات جد قليلة وجود ممثلين لجمعيات ملاحِظة داخل مكاتب التصويت، وكان تمثيل النساء ضعيفا في صفوف الملاحظين.

ومن توصيات هذه المنظمة من حيث النوع الاجتماعي:

تعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية و رئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني؛

الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، وتقوية قدراتهن في مجال القواعد القانونية للسلوك داخل مكاتب التصويت؛

الرفع من عدد النساء في صفوف عناصر الأمن المنتشرة في المكاتب المركزية، خاصة في الوسط القروي، بغية تعزيز الثقة لدى الناخبات و نسبة مشاركتهن؛

إحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية؛

العمل على جمع المعطيات، موزعة حسب النوع، في جميع مكاتب التصويت بواسطة استمارات موحدة، مع توزيع النسب حسب المناطق الجغرافية، لتقييم اتجاهات مشاركة النساء في الانتخابات والعوامل المؤثرة فيها؛

عمل المجالس الجماعية والجهوية، التي تم انتخابها، على تخويل المرأة المغربية المكانة اللائقة بها في الحكامة وعلى مستوى الأدوار القيادية.

وقد تابعت تنظيمات نسائية من زوايا مقاربة النوع مدى التزام الانتخابات الجماعية بهذه المقاربة ...

ولم تتردد إحدى الناشطات في مجال حقوق النساء من تحميل جانب من المسؤولية عن هذه الوضعية للنساء الموجودات داخل الأحزاب، وخصوصا اللواتي يتواجدن في الأجهزة التقريرية بنسبة 30 %، واللواتي يظهر أنهن غائبات عن معركة مأسسة هذا الحق على مستوى "أحزابهن"، فالواقع أنه لا ينبغي الاكتفاء بمعركة القوانين فقط، بل لابد من التفكير في الوضع الحزبي أيضا.

http://www.hespress.com/opinions/277597.html

عبد العزيز بنزاكور

أكد رئيس مؤسسة الوسيط، عبد العزيز بن زاكور، أن المؤسسة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يعملان في انسجام تام ويكملان بعضهما من أجل حماية وصيانة حقوق الإنسان، وأشار إلى أن التجربة المغربية الفريدة من نوعها في هذا المجال تستمد قوتها وتفاعلها في المجالات التي تهم الوساطة الإدارية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأوضح أن هاتين المؤسستين، كيانان منفصلان، المجلس الوطني لحقوق الانسان يعمل على نطاق واسع بما فيه الكفاية في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان المتعلقة بالكرامة الإنسانية والنزاهة الأخلاقية والمادية للمواطنين وبالنسبة لمؤسسة الوسيط فهناك تقارير شبه يومية للمواطنين مع الإدارة، حيث إن هذه المؤسسة تتمتع باستقلاليتها عن السلطات التقليدية الثلاث إلى جانب تمتعها بالأهلية القانونية والاستقلال المالي.

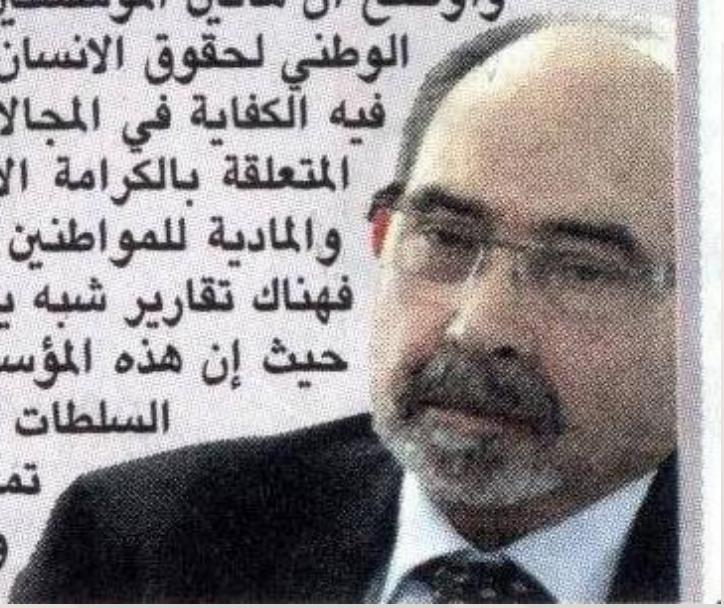

مفخرة.. انتخاب مناضلة مغربية رئيسة لفريق الأمم المتحدة المعني بالإختفاء القسري

تم انتخاب المغربية حورية سلامي اليوم بجنيف رئيسة لفريق الأمم المتحدة المعني بالاختفاء القسري واللاارادي بالإجماع.

وهي أول مرة تترأس فيها امرأة هذا الفريق الاممي الذي عمره 35 سنة.

وقد شكرت السيدة حورية سلامي بهذه المناسبة على صفحتها بالفايسبوك، زملاءها الخبراء الممثلين للقارات الأربعة من الأرجنتين والبوسنة وكندا وكوريا الجنوبي، الذين وضعوا ثقتهم فيها.

وقالت بالحرف: » اهدي هذا التعيين إلى كل النساء عبر العالم اللواتي عانين ويعانين من تبعات الاختفاء القسري ويناضلن من أجل الكشف عن مصير أزواجهن واخوانهن وابناءهن «

http://www.febrayer.com/249977.html

النرويج يعتبر التجربة الديمقراطية للمغرب متقدمة في المنطقة

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، اليوم الجمعة بأوسلو، إن النرويج تعتبر التجربة الديمقراطية للمغرب متقدمة في المنطقة.

وأشار اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عقب سلسلة من المباحثات مع مسؤولين نرويجيين ضمن زيارة ليومين بدعوة من وزارة الخارجية النرويجية، الى تأكيد هذا البلد الإسكندنافي على ضرورة دعم تجربة المغرب، وتطوير أشكال الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشكل خاص وفي المجال الحقوقي بشكل عام.

وأضاف اليزمي أن هناك اهتمام كبير للنرويج بالسياسة المغربية الجديدة بشأن الهجرة خصوصا مع المرحلة التي تمر منها أوروبا في معالجتها لهذه الظاهرة، مضيفا أنه تم التأكيد على ضرورة التعاون في مجال التدريب والتكوين على حقوق الإنسان، وتمت مناقشة المنظومة المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان ومدى تحقيق الانسجام بها.

وأكد أنه تم التطرق أيضا إلى تبادل التجارب الوطنية في محاربة الإرهاب وخطاب الكراهية وتدبير التعدد الديني والثقافي.

وأشار إلى أنه تم عقد لقاءات مع مسؤولين بوزارة الخارجية النرويجية وتقديم شروحات حول الإصلاحات الجارية بالمغرب، وتجربة المجلس في مجال التكوين خاصة مع الاستعداد الجاري لفتح مركز التكوين الوطني لحقوق الإنسان والمواطنة الذي سيستفيد منه الأعضاء والطاقم الإداري للمجلس، وكذا المجتمع المدني المغربي.

كما عقد اليزمي والوفد المرافق له لقاء بمجلس الأخلاقيات لصندوق الثروة النرويجي، الذي من مهامه دراسة مدى احترام المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، سواء الشركات النرويجية أو الدولية.

كما تم التطرق إلى ميدان المقاولة وحقوق الإنسان، الذي يهتم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال فريق عمل يشتغل على هذه الإشكالية الجديدة في المجال الحقوقي.

من جهة أخرى، أجرى اليزمي مباحثات مع مسؤولي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالنرويج، وكذا مع مؤسسة الوسيط، تمحورت حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، في إطار تحضير المجلس لهذه الآلية عبر التعرف على التجارب الدولية المختلفة في نوع المؤسسة التي تحميها وطرق عملها.

وبمؤسسة "الوسيط من أجل المساواة وضد التمييز" بالنرويج، المكلفة بالدفاع عن المساواة والمناصفة، تمحورت مباحثات اليزمي حول أشكال تحقيق المناصفة ومحاربة التمييز غير مباشر.

أما المباحثات التي جرت مع المركز النرويجي لحقوق الإنسان التابع لجامعة أوسلو، فقد تطرقت لموضوع التدريس الجامعي حول حقوق الإنسان، وسبل الاستفادة من تجربة الطرفين خاصة على مستوى المناهج والبرامج الخاصة ببعض القضايا المختارة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم عقد لقاء مع "لجنة هلسنكي" وسبل الاستفادة من تجربتها في الإصلاح المؤسساتي وإصلاح القوانين، وكذا مع نقطة الاتصال الوطنية النرويجية للمبادئ التوجيهية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المهتمة على الخصوص بدراسة الشكايات ضد الشركات متعددة الجنسيات والعمل على الوساطة وتقديم وجهات نظرها.

http://www.cawalisse.com/86753/09/16/27/22

اسم وخبر .. الصبار يؤكد على أهمية التربية على التسامح لمواجهة التطرف

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الثلاثاء، بالعاصمة القطرية الدوحة، أن التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف،

وأوضح الصبار أمام المشاركين في أشغال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الإيبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن رهان التربية على التسامح "هو في الحقيقة رهان كل تربية سليمة تسعى لتعزيز قدرات الانسان وبناء مجتمعات متوازنة ".

واعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية و التطرف و الحد من آثاره السلبية على المجتمع والإنسانية بشكل عام ، يقتضي سلوك طريقتين متكاملتين لا محيد عنهما، يتمثل أولهما في الطريق القانوني ومعاقبة مخالفيه من مروجي خطاب الكراهية، في حين يتمثل المسلك الثاني في التربية و الثقافة وبناء قدرات الانسان

من هذا المنطلق، لاحظ الصبار أن التجارب في مجال التربية على التسامح "تقدم لنا مجموعة من المكاسب البيداغوجية المفيدة لبلورة منظومات تربوية تأخذ بعين الاعتبار غاية انسانية مثل نشر قيمة التسامح بين أعضاء المجتمع و الوقاية من خطاب الكراهية والتطرف.

http://www.alittihad.press.ma/ail.asp?codelangue=29&id_info=222252

http://www.maghress.com/alittihad/1222252

وسيط المملكة : مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الانسان يعملان في انسجام تام لحماية الحقوق

وسيط المملكة : مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الانسان يعملان في انسجام تام لحماية الحقوق

أكد رئيس مؤسسة الوسيط عبد العزيز بن زكور يوم الأربعاء ،أن مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يعملان في انسجام تام ويكاملان بعضهما البعض من أجل حماية وصيانة حقوق الإنسان.

وأضاف في كلمة القاها خلال أشغال الندوة الدولية الثالثة لمؤسسات "اونبيس دمانس " حول ممارسات بعض البلدان التي توجد فيها أكثر من مؤسسة واحدة أوهيئات وطنية لحقوق الإنسان ، أن التجربة المغربية الفريدة من نوعها في هذا المجال تستمد قوتها وتفاعلها في المجالات التي تهم الوساطة الإدارية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأوضح أن هذه المؤسسات، كيانين منفصلين ،المجلس الوطني لحقوق الانسان يعمل على نطاق واسع بما فيه الكفاية في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان المتعلقة بالكرامة الإنسانية والنزاهة الأخلاقية والمادية للمواطنين وبالنسبة لمؤسسة الوسيط فهناك تقارير شبه يومية للمواطنين مع الإدارة، حيث أن هذه المؤسسة تتمتع باستقلاليتها عن السلطات التقليدية الثلاثة الى جانب تمتعها بالأهلية القانونية والاستقلال المالي.

وبعد أن قدم السيد بن زكور لمحة عامة عن القانون المنظم لاحداث مؤسسة وسيط المملكة ، وهيكلها التنظيمي ، أشار الى أن مسؤوليات المؤسستين تتداخل دون تدخل في مجال الواسع لحقوق الإنسان. وقال أن مؤسسة وسيط المملكة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقومان بعمل منظم ومنفصل، وواضح في اطار صلاحياتها لتفادي أي تداخل أو تنازع في الاختصاصات مع ضمان التعاون الدائم بما في ذلك الانتقال المتبادل للسجلات الخاصة لكل منهما. وأكد أن المؤسسة ، تولى دورا بارزا للدفاع عن المواطن الذي يواجه بسلوك المؤسسات والإساءة من قبل الادارة بما في ذلك تقديم توصيات من أجل ضمان الاستمرارية والتنفيذ.

وبعد أن أعطى نظرة عامة على المسار التاريخي للمؤسسة في المغرب، التي أصبحت رسميا مؤسسة دستورية في يوليوز 2011، أوضح المتحدث أن السلطات التقليدية والمؤسسات العمومية والهيئات الاقتصادية في القطاع شبه العمومي تخضع للرقابة المالية للدولة، مؤكدا أنه بالإضافة إلى الإحالة التقليدية للوسيط من خلال القنوات العادية، لديها فرصة للدخول مباشرة في أعمال المخالفات الإدارية والتحقيق في أي عمل يضر بالأشخاص، أوعن طريق نقل الشكاوى الواردة من الجمهور من جانب البرلمانيين والمؤسسات الأخرى. وفي محاولة لتقريب المؤسسة من المواطنين، أوضح النقيب بن زاكور أنه تم أحداث أربع مندوبيات جهوية تابعة للمؤسسة تشتغل حاليا بحسب الطابع المحلي للمنطقة التي تتواجد بها بالاضافة الى إنشاء ثلاثة مندوبيات أخرى على المستوى الوطني وذلك بغية توسيع وتسهيل الوصول إلى المعلومات الإدارية، ورصد وتبسيط الإجراءات الإدارية وتنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة.

ومن جهة أخرى ركز السيد بن زكور أيضا على قوة مقترح الوسيط التي تثبت عمل الوساطة بين الأفراد والإدارات، والذي يدخل في اطار الاهتمام بالتوفيق بين المواقف من خلال دعم الأولوية للطرف الأضعف من أجل الوصول إلى أفضل اتفاق ممكن.

http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AC%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

محمد الصبار: التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب على التطرف

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء، بالعاصمة القطرية الدوحة، أن التربية على التسامح تشكل الضمانة الأساسية لكسب الحرب ضد خطاب الكراهية والتطرف

و ذلك "لكونها تراهن على بناء الانسان و تعزيز استقلاليته بتطوير قدراته العقلية وتوسيع معارفه والقضاء على الجهل، أحد أهم منابع الخوف المؤدي لكراهية الآخر".*

وأوضح الصبار في ورقة عمل حول "التربية على قيمة التسامح والوقاية ضد خطاب الكراهية والتطرف" أمام المشاركين في أشغال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الإيبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول موضوع "مناهضة خطاب الكراهية والتطرف"، أن رهان التربية على التسامح "هو في الحقيقة رهان كل تربية سليمة تسعى لتعزيز قدرات الانسان وبناء مجتمعات متوازنة ".واعتبر أن مواجهة خطاب الكراهية و التطرف و الحد من آثاره السلبية على المجتمع والانسانية بشكل عام ، يقتضي سلوك طريقتين متكاملتين لا محيد عنهما، يتمثل أولهما في الطريق القانوني ومعاقبة مخالفيه من مروجي خطاب الكراهية، في حين يتمثل المسلك الثاني في التربية و الثقافة وبناء قدرات الانسان، "أي مسلك الوقاية الذي يتبلور في الامد البعيد ويمنح الانسان حدا أدنى من المناعة الحضارية ضد السقوط في الكراهية العمياء للآخر، لا لشيء الا لكونه مختلفا عرقيا أو قوميا أو دينيا أو أدبيا أو ثقافيا لمدرسة تشكل إلى جانب الأسرة الاطار المجتمعي الامثل لتعليم الناشئةوبعد أن ذكر بأن المدرسة تشكل إلى جانب الأسرة الاطار المجتمعي الامثل لتعليم الناشئة قواعد العيش المشترك وتهيئتها لتقاسم مجموعة من القيم مع الآخرين، تساءل السيد الصبار بالخصوص عما اذا كان بوسع المدرسة أن تربي على قيمة التسامح،وماهي متطلبات هذا الصنف من التربية ؟ وهل يمكن تلقين قيمة التسامح كما تعلم معارف مثل التاريخ و الجغرافيا؟

من هذا المنطلق، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التجارب في مجال التربية على التسامح "تقدم لنا مجموعة من المكاسب البيداغوجية المفيدة لبلورة منظومات تربوية تأخذ بعين الاعتبار غاية انسانية مثل نشر قيمة التسامح بين أعضاء المجتمع و الوقاية من خطاب الكراهية والتطرف"، مبرزا أن التربية على التسامح و حقوق الانسان بصفة عامة، تثير الانتباه الى طرق تقديم المعارف وبناء التعلمات ومنهجيات التدريس بشكل ملح ، لا يقل أهمية عن محتويات التعلمات.وأضاف أنه يستشف من تجارب التربية على التسامح وحقوق الانسان بصفة عامة، أن نجاح العملية التربوية مترتبط بمدى استبطان المدرس لأخلاقيات المهنة و ضبطه لقدرات بيداغوجية محددة تتمثل على الخصوص في نجاح المدرس في تطوير الكفايات و القدرات المفيدة للتربية على التسامح لدى تلاميذه و إعمال العقل و بلورة الفكر النقدي لدى المتعلمين وتمكينهم من ادراك جدلية الوحدة و التنوع البشريين

الغلو في ممارسة الحرية دون مسؤولية قد يصل إلى حد التحريض على الكراهيةوأجمعت باقي المداخلات التي شهدتها الجلستان الافتتاحية و الأولى لهذا المؤتمر على أن الغلو في ممارسة الحرية دون مسؤولية بما يصل إلى حد التحريض على الكراهية أو العنف أو العنصرية أو الإقصاء أو التطرف بجميع أشكاله وصوره المذمومة، "يهوي بها إلى حرية لا مسؤولة وإلى شكل من أشكال الفوضوية" ، مشددة على أهمية الحوار بين مختلف المجتمعات والحاجة الماسة والملحة إليه، ليس فقط في المدى القريب وإنما استدامته واستمراريته على المدى البعيد، "إذ لا سبيل أمام العالم الحر المتمدن إلا تبادل الحوار والأفكار ليصل إلى أفضل الحلول والممارسات الإيجابية". وطالب المتدخلون العرب و الأمريكيون و الإيبيريون، الذين توالوا على المنصة، بالتصدي في الوقت ذاته للممارسات المتطرفة الأخرى وسياسة الإقصاء التي تتخذ من حرية الرأي والتعبير ذريعة لنشر خطاب الكراهية العنصرية أو الدينية بما يؤجج سعير الحروب الدينية والطائفية داخل المجتمعات، وبين الدول.

ويهدف المؤتمر، الذي تتوصل أشغاله غدا، إلى عرض أهم التجارب والممارسات الفضلى في مواجهة التحريض على الكراهية والتعصب، علاوة على تعميق الحوار حول حرية الرأي والتعبير وحظر الدعوة إلى الكراهية، وتهيئة المناخ الملائم والفضاء الواسع للحوار بين ممثلي الأديان ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، والخروج بتصور لحوارات إقليمية ووطنية بشأن مناهضة خطاب الكراهية والتعصب

http://www.skynewspress.com/?p=3188

http://www.casapress.net/11907-afficher-article.html

منجب يضرب عن الطعام احتجاجا على منعه من السفر إلى الخارج

عبد الله التجاني

دخل المعطي منجب، رئيس جمعية "الحرية الآن" الأربعاء 16 شتنبر 2015 ، في إضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام، احتجاجا على منعه من السفر خارج التراب الوطني، والمضايقات التي يتعرض لها من طرف السلطات.

ومنعت شرطة مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، الأستاذ الجامعي المعطي منجب، يوم الأربعاء 16 شتنبر الجاري، من السفر لمدينة برشلونة الإسبانية، وأخبرته أنه ممنوع من مغادرة التراب الوطني.

وكان منجب، سيشارك في مؤتمر دولي حول "التحولات التاريخية والإعلام بالمنطقة المتوسطية"، ينظمه المعهد المتوسطي الأوروبي ومركز الجزيرة للدراسات، انطلاقا من أمس الخميس، بعدما وجهت له الدعوة بصفته باحثا في معهد الدراسات الإفريقية بالرباط.

إلى ذلك، وقع العشرات من الحقوقيين والإعلاميين عريضة تضامنية مع رئيس جمعية "الحرية الآن"، ضد ما يتعرض له من "مضايقات "، خاصة ما تعرض له في مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، عند عودته إلى المغرب من مونبوليه في فرنسا، يوم 31 غشت المنصرم، عندما أخبرته شرطة المطار بأنه "مبحوث عنه" ومتهم بـ"المس بسلامة الدولة".

وطالب العشرات من الموقعين على العريضة التضامنة كلا من وزير العدل والحريات ووزير الداخلية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ" فتح تحقيق حول هذه المضايقات التي تنتهك القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب".

وأشار البلاغ الذي نشره المتضامنون بموقع "آفاز" الدولي للعرائض التضامنية، إلى أن النقيب عبد الرحمن بنعمرو، والنقيب عبد الرحيم الجامعي، والأستاذ عبد العزيز النويضي، راسلوا الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالرباط، لـ"إثارة انتباهه حول الضغوطات التي يتعرض لها المعطي منجب".

وأبرزت ذات الوثيقة، أن رئيس جمعية "الحرية الآن" يتوفر على ملف كامل يتضمن كل "التهجمات والتهديدات" التي تعرض لها، مؤكدا أنه قام بتسليم بعض منها إلى وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد.

http://www.jadidpresse.com/%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%A8-%D9%8A%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%87-%D9%85%D9%86/

الحسيمة عاصمة الثقافة المتوسطية في الدورة السابعة لمهرجان النكور

طنجة 24 – متابعة: تعيش مدينة الحسيمة انطلاقا من 29 شتنبر إلى غاية 3 أكتوبر المقبل على وقع فعاليات الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح الذي يُنظم هذه السنة تحت شعار "الحسيمة عاصمة الثقافة المتوسطية".

وحسب بلاغ جمعية ثفسوين للمسرح الأمازيغي بالحسيمة المنظمة للمهرجان، توصلت "طنجة 24" بنسخة منه، فإن هذه التظاهرة ستعرف مشاركة فرق مسرحية وطنية من الناظور وأزغنغان، واكادير، إضافة إلى مدينة الحسيمة، وستتنافس هذه الفرق على جائزة الثقافة الأمازيغية للمسرح.

كما ستعرف فعاليات المهرجان مشاركات شرفية لفرق مسرحية من مراكش، وتيزي ووزو من الجزائر، إضافة إلى اقامة عروض مسرحية بالشارع، وتنظيم ورشات تكوينية حول السينوغرافيا وإعداد الممثل، والعديد من الانشطة الموازية.

وبخصوص الانشطة الدراسية والتكريمية، ينظم المهرجان يوما دراسيا تحت عنوان " المسرح الأمازيغي التجارب والرهانات" من تأطير أساتذة مسرحيين من داخل المغرب وخارجه. ويكرم 3 وجوه مسرحية تقديرا لمساهماتهم في المسرح الأمازيغي.

هذا وتجدر الاشارة إلى أن الدورة السابعة تنظمها الجمعية المذكورة، بالتشارك مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، والمجلس الاقليمي للحسيمة، وزارة الثقافة، **المجلس الوطني لحقوق الانسان**، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ووكالة تنمية أقاليم الشمال، ومؤسسة صندوق الايداع والتدبير.

http://www.tanja24.com/%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%81/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/14902/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9%20%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%83%D9%88%D8%B1.html

الحسيمة على موعد مع مهرجان النكور للمسرح في دورته السابعة

"الحسيمة عاصمة الثقافات المتوسطية" شعار الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح الذي سينطلق بمدينة الحسيمة ابتداءا من 29 شتنبر الجاري وإلى غاية 03 اكتوبر المقبل، والذي تسهر على تنظيمه جمعية تفسوين للمسرح الأمازيغي بالحسيمة، بشراكة مع كل من وزارة الثقافة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**،مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وكالة تنمية أقاليم الشمال ومؤسسة صندوق الإيداع و التدبير، وبدعم كل من ولاية الحسيمة تازة تاونات كرسيف و اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير و المجلس البلدي للحسيمة.

وتحتضن هذه الدورة للمهرجان جائزة الثقافة الأمازيغية صنف المسرح والتي سيمنحها المعهد الملكي إلى مجموعة من الفرق المسرحية، التي ستشارك في المسابقة الرسمية: الناظور، أزغنغان، الحسيمة و أكادير، بالإضافة إلى مشاركة فرق أخرى بعروض شرفية من مراكش و تيزي وزو (الجزائر) ومدن أخرى .

ومن فقرات مهرجان النكور بالحسيمة تنظيم يوم دراسي متوسطي حول موضوع: "المسرح الأمازيغي، التجارب والرهانات" بمشاركة خبراء في المسرح من داخل المغرب ومن خارجه، وورشات تكوينية حول السينوغرافيا وإعداد الممثل من تأطير وجوه مسرحية كبيرة بالمغرب.

وستعرف يوميات المهرجان أيضا عروضا لمسرح الشارع، بكل من بني بوعياش تارگيست و إمزورن بالإضافة إلى تنظيم صبحيات للأطفال بعدد من المدارس القروية بالإقليم بكل من جماعات إزمورن –تماسينت –تازوراخت –بني حذيفة والرواضي.. ولقاءات مفتوحة مع عدد من الفنانين بعدد من المؤسسات التعليمية بالإقليم .

وستختتم الدورة السابعة لمهرجان النكور بتكريم وجوه مسرحية وأكاديمية دوليا ووطنيا ومحليا، تقديرا لمساهماتهم الغزيرة في المسرح الأمازيغي حسب بلاغ إدارة المهرجان.

حياة البدري

http://hoceimacity.com/2015/09/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%83%D9%88%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3/

Droits humains

L'institution du médiateur et le CNDH oeuvrent dans la parfaite symbiose pour la protection des droits

L'institution du médiateur et le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) œuvrent en parfaite symbiose et complémentarité pour la protection et la sauvegarde des droits, a souligné, mercredi à Ankara le médiateur du Royaume M. Abdelaziz Benzakour.

Intervenant lors du panel sur les pratiques dans les pays où existent plus d'une institution ou structure nationale des droits de l'Homme lors du 3e symposium international des institutions des Onbusdmans, Me Benzakour a brossé un tableau significatif sur l'expérience marocaine en la matière appréhendant leur interaction et leur intervention spécifique dans leurs domaines respectifs de la médiation administrative et de la promotion et la protection des droits de l'Homme.

Ces institutions, deux entités distinctes agissant pour le CNDH à spectre assez large en matière des droits liés à la dignité humaine et l'intégrité morale et physique des citoyens et pour la médiation dans les rapports quasi-quotidiens des citoyens avec l'Administration, sont aussi indépendantes des trois pouvoirs traditionnels et jouissent d'une véritable autonomie, a-t-il expliqué.

Après avoir fait un tour d'horizon sur les raisons ayant motivé leur création et leur structure organisationnelle, le bâtonnier Me Benzakour a relevé que les attributions des deux institutions se recoupent sans interférence dans le vaste domaine des droits humains

En effet, a-t-il soutenu devant un parterre de représentants d'onbudsmans, le médiateur et le CNDH exercent, tout en étant séparés, de manière ordonnée et claire leurs prérogatives pour éviter tout chevauchement ou conflit de compétences tout en veillant à une coopération permanente notamment par le biais de transmission réciproque de dossiers concernant chacune d'elles.

Il a également mis en exergue, à défaut de conciliation, le rôle qu'assume cette institution de défense du citoyen face aux comportements et abus des administrations notamment en émettant des recommandations dont elle assure aussi le suivi et l'exécution.

Après avoir fait un tour d'horizon sur la trajectoire historique de l'institution du médiateur du Maroc, devenue solennellement une institution constitutionnelle en juillet 2011, l'intervenant a décliné son champ d'intervention élargi pour embrasser, au-delà des administrations traditionnelles et des établissements publics, les entités économiques à caractère semi-public soumises au contrôle financier de l'Etat, précisant qu'en plus de la saisine classique du Médiateur par les voies normales, elle a la possibilité de se saisir directement des affaires d'irrégularité administrative et d'instruire tout acte portant préjudice à des personnes, ou encore par la transmission de plaintes reçues du public de la part de parlementaires et d'autres institutions.

Dans un souci de proximité et pour rapprocher l'institution des citoyens, quatre institutions de médiation régionales existent déjà et il est prévu que d'autres nouvelles à caractère régional et locale suivent tout comme la mise sur pied de trois délégués spéciaux à l'échelle nationale afin de faciliter l'accès aux informations administratives, le suivi de la simplification des procédures administratives et de l'exécution des décisions judiciaires rendues à l'encontre de l'administration.

Me Benzakour a, par ailleurs, mis l'accent sur la force de proposition de la Médiature corroborant l'action d'intermédiation entre les personnes privées et les administrations et qui s'inscrit dans ce souci ininterrompu de concilier les positions respectives en soutenant prioritairement la partie la plus faible afin d'aboutir au meilleur accord possible.

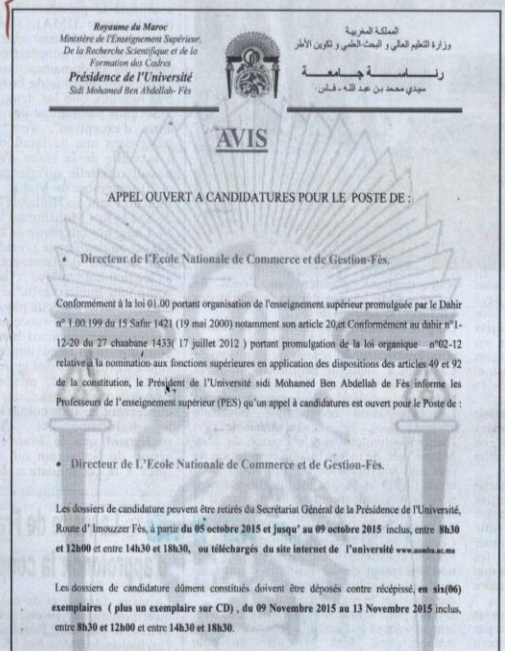

Royaume du Maroc
Ministère de l'Enseignement Supérieur, De la Recherche Scientifique et de la Formation des Cadres
Présidence de l'Université Sidi Mohamed Ben Abdellah- Fès

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر
رئاسة جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس

AVIS

APPEL OUVERT A CANDIDATURES POUR LE POSTE DE :

- Directeur de l'Ecole Nationale de Commerce et de Gestion-Fès.

Conformément à la loi 01.00 portant organisation de l'enseignement supérieur promulguée par le Dahir n° 1.00.199 du 15 Safar 1421 (19 mai 2000) notamment son article 20,et Conformément au dahir n°1-12-20 du 27 chaabane 1433(17 juillet 2012) portant promulgation de la loi organique n°02-12 relative à la nomination aux fonctions supérieures en application des dispositions des articles 49 et 92 de la constitution, le Président de l'Université sidi Mohamed Ben Abdellah de Fès informe les Professeurs de l'enseignement supérieur (PES) qu'un appel à candidatures est ouvert pour le Poste de :

- Directeur de L'Ecole Nationale de Commerce et de Gestion-Fès.

Les dossiers de candidature peuvent être retirés du Secrétariat Général de la Présidence de l'Université, Route d' Imouzzer Fès, à partir **du 05 octobre 2015 et jusqu' au 09 octobre 2015** inclus, entre **8h30 et 12h00** et entre **14h30 et 18h30, ou téléchargés du site internet de l'université www.usmba.ac.ma**

Les dossiers de candidature dûment constitués doivent être déposés contre récépissé, **en six(06) exemplaires (plus un exemplaire sur CD) , du 09 Novembre 2015 au 13 Novembre 2015** inclus, entre **8h30 et 12h00** et entre **14h30 et 18h30**.

Présidence de l'Université, Route Imouzzer,B.P :2626, Tél/ (212-35) 60 96 60/61 : Fax (212-35) 60 96 50/52
E-mail :WWW.USMBA.AC .MA

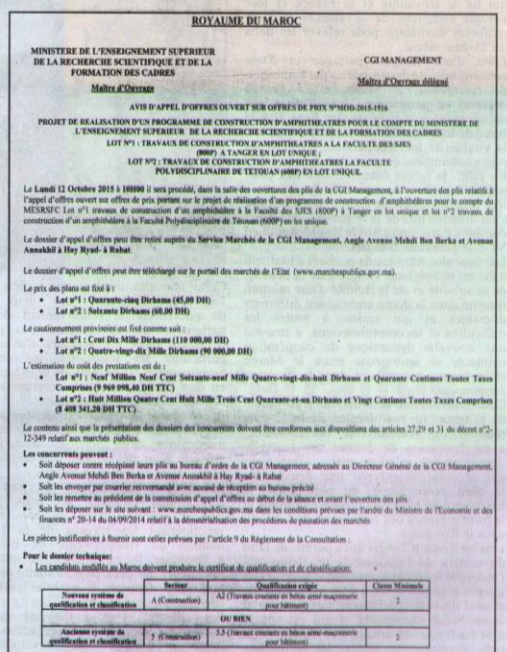

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ET DE LA FORMATION DES CADRES
Maître d'Ouvrage

CGI MANAGEMENT
Maître d'Ouvrage délégué

AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT SUR OFFRES DE PRIX N°MOD-2015-1516

PROJET DE REALISATION D'UN PROGRAMME DE CONSTRUCTION D'AMPHITHEATRES POUR LE COMPTE DU MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ET DE LA FORMATION DES CADRES
LOT N°1 : TRAVAUX DE CONSTRUCTION D'AMPHITHEATRES A LA FACULTE DES SJES (800P) A TANGER EN LOT UNIQUE ;
LOT N°2 : TRAVAUX DE CONSTRUCTION D'AMPHITHEATRES LA FACULTE POLYDISCIPLINAIRE DE TETOUAN (600P) EN LOT UNIQUE.

Le **Lundi 12 Octobre 2015 à 10H00** il sera procédé, dans la salle des ouvertures des plis de la CGI Management, à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres ouvert sur offres de prix portant sur le projet de réalisation d'un programme de construction d'amphithéâtres pour le compte du MESRSFC Lot n°1 travaux de construction d'un amphithéâtre à la Faculté des SJES (800P) à Tanger en lot unique et lot n°2 travaux de construction d'un amphithéâtre à la Faculté Polydisciplinaire de Tétouan (600P) en lot unique.

Le dossier d'appel d'offres peut être retiré auprès du **Service Marchés de la CGI Management, Angle Avenue Mehdi Ben Berka et Avenue Annakhil à Hay Ryad- à Rabat**.

Le dossier d'appel d'offres peut être téléchargé sur le portail des marchés de l'Etat (www.marchespublics.gov.ma).

Le prix des plans est fixé à :
- **Lot n°1 : Quarante-cinq Dirhams (45,00 DH)**
- **Lot n°2 : Soixante Dirhams (60,00 DH)**

Le cautionnement provisoire est fixé comme suit :
- **Lot n°1 : Cent Dix Mille Dirhams (110 000,00 DH)**
- **Lot n°2 : Quatre-vingt-dix Mille Dirhams (90 000,00 DH)**

L'estimation du coût des prestations est de :
- **Lot n°1 : Neuf Million Neuf Cent Soixante-neuf Mille Quatre-vingt-dix-huit Dirhams et Quarante Centimes Toutes Taxes Comprises (9 969 098,40 DH TTC)**
- **Lot n°2 : Huit Million Quatre Cent Huit Mille Trois Cent Quarante-et-un Dirhams et Vingt Centimes Toutes Taxes Comprises (8 408 341,20 DH TTC).**

Le contenu ainsi que la présentation des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions des articles 27,29 et 31 du décret n°2-12-349 relatif aux marchés publics.

Les concurrents peuvent :
- Soit déposer contre récépissé leurs plis au bureau d'ordre de la CGI Management, adressés au Directeur Général de la CGI Management, Angle Avenue Mehdi Ben Berka et Avenue Annakhil à Hay Ryad- à Rabat
- Soit les envoyer par courrier recommandé avec accusé de réception au bureau précité
- Soit les remettre au président de la commission d'appel d'offres au début de la séance et avant l'ouverture des plis.
- Soit les déposer sur le site suivant : www.marchespublics.gov.ma dans les conditions prévues par l'arrêté du Ministre de l'Economie et des finances n° 20-14 du 04/09/2014 relatif à la dématérialisation des procédures de passation des marchés

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 9 du Règlement de la Consultation :

Pour le dossier technique:
- Les candidats installés au Maroc doivent produire le certificat de qualification et de classification:

	Secteur	Qualification exigée	Classe Minimale
Nouveau système de qualification et classification	A (Construction)	A2 (Travaux courants en béton armé-maçonnerie pour bâtiment)	2
		OU BIEN	
Ancienne système de qualification et classification	5 (Construction)	5.3 (Travaux courants en béton armé-maçonnerie pour bâtiment)	2

- Les candidats non installés au Maroc doivent fournir :
  a. Une note indiquant les moyens humains et techniques du concurrent, le lieu, la date, la nature et l'importance des prestations qu'il a été exécutées ou à l'exécution desquelles il a participé ;
  b. Les attestations délivrées par les hommes de l'art sous la direction desquels les dites prestations ont été exécutées ou par les bénéficiaire publics ou privés des dites prestations avec indication de la nature des prestations le montant, les délais et les dates de réalisation, l'appréciation, le nom et la qualité du ou (des) signataire(s).

N.B : Les pièces et attestations à présenter doivent être originales ou des copies certifiées conformes à l'originale

UN BILAN D'ETAPE A ÉTÉ PRÉSENTÉ À RABAT

Le Maroc a régularisé la situation de 18 694 migrants en deux ans

4815/66

■ Le taux de régularisation a atteint 68%, le nombre total de demandeurs s'élevant à 27 643 ■ D'autres mesures ont été prises en matière de politique migratoire, notamment dans les domaines de l'enseignement, de la santé, du logement, ainsi que de la formation et l'emploi.

La nouvelle politique migratoire du Maroc deux ans après le lancement» était le thème du séminaire organisé, le 9 septembre à Rabat, par le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, à l'occasion du 2e anniversaire du lancement de la nouvelle Politique nationale d'immigration et d'asile. Cette rencontre a réuni des participants de divers horizons : institutions publiques, acteurs de la société civile, partenaires sociaux, secteur privé, organisations internationales, chercheurs universitaires, experts en matière d'immigration... Son objectif était de présenter le bilan d'étape de la mise en œuvre de la nouvelle politique migratoire, d'échanger les informations et les expériences entre les différents intervenants nationaux et étrangers sur la question de l'immigration et de l'asile, ainsi que de débattre des actions envisagées dans le court et moyen terme. Selon Anis Birou, ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration (photo), *«notre pays a souverainement choisi d'entreprendre une nouvelle politique courageuse englobant les différentes problématiques de la migration»*. Et de préciser que *«le Maroc perçoit l'immigration en tant qu'opportunité pour le migrant et le pays et non comme menace économique, culturelle ou sociale»*.

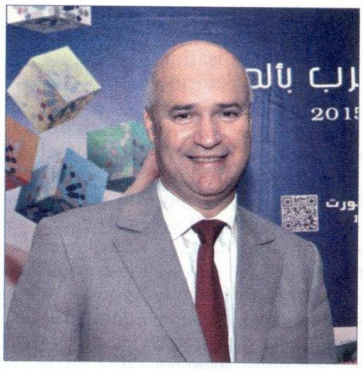

ONG et commissions provinciales associées à l'opération

Un certain nombre d'avancées ont été réalisées, au cours de ces deux dernières années, parmi lesquelles une opération exceptionnelle de régularisation de la situation administrative des étrangers en situation de séjour illégal. Cette opération a permis de régulariser la situation de 18 694 demandeurs sur 27 643, soit 68% des cas, et ce, en attendant les résultats de la Commission nationale de recours pour la régularisation des migrants. Pour Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), *«une des particularités de cette opération de régularisation a été d'associer dans les 83 commissions provinciales, comme au niveau de la Commission nationale de recours, les ONG et les migrants eux-mêmes»*. Les autres avancées en la matière concernent la mise à niveau en cours du cadre législatif et réglementaire, ainsi que la mise en œuvre d'un plan national sécuritaire ambitieux de lutte contre les réseaux de traite des êtres humains. A cela s'ajoute une série de mesures dans les domaines de l'enseignement, de la santé, du logement, ainsi que de la formation et l'emploi. Il s'agit notamment de l'inscription des élèves migrants dans les établissements d'enseignement public et d'éducation non formelle, de l'accès des migrants et des réfugiés aux soins d'urgence et de la santé primaire, à la prévention et aux programmes spéciaux de santé, de l'accès des immigrés aux programmes de logement subventionnés par l'Etat, de l'accompagnement des immigrés en matière de recherche d'emploi par l'ANAPEC, de l'accès des immigrés aux programmes de formation dispensés par les établissements de l'OFPPT, etc. ■

HICHAM BENJAMAA

L'institution du médiateur et le CNDH œuvrent dans la parfaite symbiose pour la protection des droits (médiateur du Royaume)

L'institution du médiateur et le CNDH oeuvrent dans la parfaite symbiose pour la protection des droits (médiateur du Royaume)

Ankara – L'institution du médiateur et le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) œuvrent en parfaite symbiose et complémentarité pour la protection et la sauvegarde des droits, a souligné, mercredi à Ankara le médiateur du Royaume M. Abdelaziz Benzakour.

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/linstitution-du-mediateur-cndh-oeuvrent-parfaite-symbiose-protection-droits-mediateur-du-royaume/

الحسيمة تحتضن مهرجان النكور للمسرح

فاطمة الكرزابي

من المنتظر أن تحتضن مدينة الحسيمة، الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح تحت شعار "الحسيمة عاصمة الثقافات المتوسطية"، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 29 شتنبر الجاري و 03 أكتوبر المقبل.

وبحسب المنظمين فإن هذه الدورة ستعرف مشاركة مجموعة من الفرق المسرحية من الناظور، أزغنغان، الحسيمة و أكادير والتي ستتنافس على جائزة الثقافة الأمازيغية صنف المسرح، بالإضافة إلى فرق أخرى ستقدم عروض شرفية من مراكش و تيزي وزو (الجزائر) ومدن أخرى، كما ستعرف فقرات المهرجان تنظيم يوم دراسي متوسطي حول موضوع "المسرح الأمازيغي، التجارب والرهانات" بمشاركة خبراء في المسرح من داخل المغرب ومن خارجه.

وبموازاة مع المهرجان، ستنظم ورشات تكوينية حول السينوغرافيا وإعداد الممثل من تأطير وجوه مسرحية كبيرة بالمغرب، بالإضافة إلى عروض لمسرح الشارع بكل من بني بوعياش تارkيست و إمزورن، إلى جانب تنظيم صبحيات للأطفال بعدد من المدارس القروية بالإقليم بكل من جماعات إزمورن –تماسينت –تازوراخت –بني حذيفة والرواضي.

يشار إلى أن المهرجان تنظمه جمعية "ثفسوين" للمسرح الأمازيغي بالحسيمة بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، والمجلس الإقليمي للحسيمة، وزارة الثقافة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ووكالة تنمية أقاليم الشمال ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير.

http://www.le360.ma/ar/culture/62723

COMME TOUT LE MONDE, NOUS SOMMES RACISTES!

Les Marocains ne pensent pas être racistes. Pourquoi ce peuple ferait-il exception dans le monde? Le racisme est une caractéristique de l'être humain.

Les Marocains ne pensent pas être racistes. Pourquoi ce peuple ferait-il exception dans le monde? Le racisme est une caractéristique de l'être humain. De tout temps, l'homme a eu peur de l'étranger, de l'inconnu, du différent. Avec l'éducation et un peu de clairvoyance, on parvient à se débarrasser de cette peur et on fait l'effort de faire taire nos instincts les plus bas.

Il est vrai que le Marocain est un citoyen ouvert sur l'étranger. L'hospitalité et la générosité sont des valeurs que les Marocains pratiquent souvent surtout si l'étranger est de passage. Mais quand il est pauvre, noir et désespéré, (souvent les victimes de racisme sont des candidats malheureux à l'immigration illégale), le Marocain n'est pas à l'aise. C'est ce que nous vivons depuis 1990, date de l'apparition dans les rues de Tanger des Africains trompés par des passeurs mafieux et abandonnés au seuil du port. Au début, on ne les voyait pas. On disait qu'ils sortaient la nuit et certains laissaient entendre qu'ils se nourrissaient de chats. Des ombres, des silhouettes vouées au malheur. Avec le temps, ils sont devenus de plus en plus nombreux. On le constate par le nombre de mendiants et de mendiantes avec des bébés aux feux rouges de la ville. Les gens leur donnent quelques dirhams tout en les plaignant.

Certains se sont définitivement installés dans des squats, des immeubles inachevés, des habitations de fortune dans de nouveaux quartiers destinés aux pauvres.

Une vérité est à dire: les pauvres n'aiment pas les pauvres; personne ne les aime, c'est-à-dire ne vient à leur secours. Au contraire, des préjugés infamants, des insultes, des bagarres allant jusqu'au meurtre sont devenus fréquents. On note 4 morts d'Africains en une année, dont trois à Tanger dans le quartier de Boukhalef. Il y a de quoi s'alarmer et demander aux autorités d'intervenir pour que le racisme ne tue plus. Oui, le racisme tue aussi chez nous. Ainsi, le 29 août, Charles Ndour, un étudiant sénégalais résident à Casablanca, a été tué à l'arme blanche à Tanger où il était venu rendre visite à des amis.

En 2013, Moussa Seck, lors d'une visite de la police, s'est jeté du quatrième étage et mourut sur le coup; Alain Toussaint, Congolais, est tombé d'un fourgon de la police et fut écrasé; Ismaël Faye est mort lors d'une rixe à la gare d'El Kamra. Il faut ajouter à ce tableau noir des agressions organisées par des Marocains qui refusent de laisser ces Africains en paix. Ils leur reprochent le simple fait d'être là. Cette intolérance qui se traduit parfois par de la violence physique s'appelle du racisme. C'est inadmissible de laisser se développer dans notre société ce fléau aux conséquences tragiques. Le Conseil national des droits de l'homme est très préoccupé par cette situation.

En 1984, j'ai publié "Hospitalité française", un ouvrage où je recense les crimes racistes commis en France. Il y en avait plus de 150. Des lecteurs français n'avaient pas aimé ce palmarès tragique. Des libraires avaient refusé de vendre le livre. Pourtant tout ce qu'il contient est vrai et authentifié par des documents. Je me disais à l'époque, "jamais au Maroc on ne tuerait des immigrés". Trente plus tard, c'est ce qui vient d'arriver. Il y a de quoi avoir honte et pousser un grand cri. Je sais que les Marocains, dont certains ont la peau noire ou métisse, n'aiment pas les Noirs. Beaucoup de témoignages ont été publiés dans ce sens. On ne loue pas à un Noir, on ne se marie pas avec un Noir. Pourtant, dans les années 20-50, des commerçants fassis ramenaient du Sénégal, du Mali ou de Guinée des concubines noires et les installaient chez eux comme domestiques. On l'a oublié. Mais cela a bel et bien existé.

Que faire? Eduquer avec une pédagogie efficace. Les médias doivent en parler et organiser des débats. Et, bien sûr, la justice doit s'emparer de ce dossier au plus vite et le traiter avec justice et fermeté.

Au moment où notre pays renoue avec l'Afrique, au moment où des investissements ont lieu dans certains pays, il est intolérable de laisser se développer un racisme anti-Noir. Cela relève de l'ignorance, de la stupidité et de la peur. Il faut réagir et ne pas laisser s'installer chez nous ce malaise qui a des relents nauséabonds.

Tahar Ben Jelloun

http://kassataya.com/societe/17540-comme-tout-le-monde-nous-sommes-racistes